

الصدر والمالكي ثنائية التنافس وتصدع البيت الشيعي

اللاترhib بعودة التيار الصدري للمشاركة في الانتخابات يفتح صراع التكهنت



شيوخة الأحزاب الشيعية

الحكومية، حيث يطمح كل طرف إلى الاستحواذ على رئاسة الوزراء. وتكشف الصراعات بين القوى السياسية داخل الطائفة الواحدة عن عدم امتلاكها لرؤية بديلة لمنطق الدولة وإدارتها، ولا مشروعاً سياسياً لتجاوز التدمير والتفتت والفساد المتفشى منذ 18 عاماً.

الانتخابات العراقية

- 10 أكتوبر موعد إجرائها
- 21 تحالفاً يشاركون فيها
- 167 حزبا يتنافسون على الفوز

وعزا المحلل السياسي العراقي علي رسول الربيعي الصراع المستمر بين المالكي والصدر إلى ما أسماه الذهنية الضدية التي تحكم قادة القوى الطائفية الحاكمة، لأنهم ضد الآخر بصرف النظر عن مواقفهم السياسية التي تتعلق بالدولة والحكم. الأمر الذي يعبر عن بؤس اللغة السياسية السائدة في العراق.

وقال الربيعي في تصريح لـ "العرب" إن "كل ذلك يظهر للمواطن العراقي غياب خطاب سياسي وطني يحمل رؤية استشرافية لمستقبل العراق، وكذلك غياب الإرادة السياسية لإنجاز تغيير جذري واديكالي في أوضاع الدولة لاستمرار الإنهيار والتلاعب والقطاعات".

وأضاف "إنه صراع ينتج عنه إبعاد كل كفاءة وأهلية لصالح تمكين ذوي العلاقات الولائية والقربى من مناصب الدولة لاستمرار الإنهيار والتلاعب بمصير العراق".

بغداد عادة ما يبدأ اجتماعه مع القوى الشيعية بجملة المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي للأحزاب والمليشيات الشيعية بقوله "وحدة الطائفة فوق أي اعتبار وطني آخر". إلا أن المصالح السياسية والامتيازات في بلاد ما تزال ضمن قائمة أكثر البلدان فسادا في العالم، جعلت تلك الكتل لا تعول كثيرا على فكرة الطائفة بعد أن كانت موضع إزدراء بالنسبة إلى العراقيين وهم يتلمسون الفشل السياسي بعد 18 عاماً من حكم الأحزاب الشيعية.

ويجرب السياسيون الشيعة عقد تحالفات جديدة قبل الانتخابات التي لم يتفق عليها سوى أسابيع قليلة، في محاولة لاستعادة ثقة العراقيين.

وأعلن الزعيم الشيعي عمار الحكيم عن تشكيل تحالف قوى الدولة الوطنية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقال الحكيم أمام أنصاره في حفل الإعلان عن تشكيل التحالف "نحن ماضون باتجاه التغيير وحرية الحياة للوصول بالعراق إلى بر الأمان وقطع الطريق أمام السراق".

ودعا أنصاره إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات العامة البرلمانية المبكرة وعدم ترك غيرهم يشغل مكانهم في المسؤولية وفي اختيار من يمثلهم.

ويضم "تحالف قوى الدولة الوطنية" شخصيات سياسية وعشائرية شيعية أبرزهم رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي ونواب سابقون في البرلمان العراقي.

ويجمع مراقبون سياسيون عراقيون على أن ما يجري داخل البيت الشيعي لا يخرج عن صراعات وقت الانتخابات للاستئثار بأكبر قدر من المناصب

منهما للأخر قدرا من الكراهية يود معها لو محاه من الأرض. ولقد سبق لهما أن خاضا حربين، وليس مقبولا في هذه المرحلة أن يلحقاهما بحرب ثالثة. ذلك واحد من الأسباب التي تجعل حظوظ المالكي في السباق الحكومي منخفضة إضافة إلى أنه يعتبر ورقة محترقة بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية بالعملية السياسية في العراق. المقصود هنا إيران والولايات المتحدة بشكل أساسي. فالمالكي الذي يعتبر نفسه عراب البيت الشيعي ينتمي إلى جيل سياسي غاب معظم أفرادها عن المسرح السياسي، وهو يمثل طريقة في التفكير السياسي المألوف طائفا لم يعد لها مكان في عراق ما بعد داعش. كل ذلك يهيب الصدر مواقع متقدمة في التوقعات بغض النظر عن محاولة المالكي التحالف مع الأكراد الذين لا يجدون سببا واحدا للرهان عليه وهو الذي فقد القدرة على التأثير على الأطراف الشيعية كلها.

في المقابل فإن الصدر لا يزال يملك المسافة الآمنة التي تضمن له الحركة بخفة بين جمهوره المأخوذ بتقلباته باعتباره نوعا من الحيوية السياسية وليس من المستبعد أن يرضى الأميركيين بتأييده استمرار مصطفئ الكاظمي في ولاية ثانية. وستكون تلك الخطوة بمثابة الضربة القاضية التي تنتهي حياة المالكي السياسية.

ولم يعد غالبية السياسيين العراقيين والمراقبين يتفقون على وجود ما كان يسمى بالبيت الشيعي الذي جمع الأحزاب والتيارات الشيعية في كتل طائفي بعد احتلال العراق عام 2003.

وانفردت هذه الكتلة على نفسه عندما انشق عمار الحكيم عن المجلس الإسلامي الأعلى الذي أسسه عمه ووالده في إيران، وأسس له تيارا شيعيا آخر بمسمى تيار الحكمة، فيما اختار هادي العامري قائد ميليشيا بدر التي تأسست في إيران وقاتلت مع جيشها ضد الجيش العراقي أن يكون رئيسا لمنظمة بدر التي جمعت تحت لوائها عددا من الميليشيات الشيعية.

وانشق حزب الدعوة الإسلامي على نفسه بين قيادتين إحداهما برئاسة حيدر العبادي رئيس الحكومة الأسبق والأخرى برئاسة نوري المالكي.

ويلعب التيار الصدري مع تلك القوى الشيعية بخطوة داخل البيت الشيعي وأخرى خارجه.

ولا يبدو أن الصدر مستعد لممارسة الدبلوماسية السياسية مع المالكي والقبول به ضمن الطائفة وإطراها السياسي، وما زال ينظر له كخصم تلقى منه الأذى والتكتيل بتياريه وجيش المهدي.

وذلك يكشف الطموح المتصاعد للتيار الصدري من أجل تشكيل حكومة جديدة تكون تحت سلطته، أو على الأقل يكون رئيس الوزراء العراقي مصطفئ الكاظمي على رأسها في تفاهات مسبقا مع الصدر.

وكان الكاظمي قد اعتبر تراجع الصدر عن قرار مقاطعة الانتخابات خطوة جيدة أضافت زخماً للانتخابات، داعيا كل المقاطعين إلى العودة والمشاركة في الانتخابات.

إلا أن المحلل السياسي العراقي فاروق يوسف

بعد موجة الترحيب الرسمية ومن قوى سياسية بقرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالتراجع عن مقاطعة الانتخابات ومطالبة تياريه بمليونية انتخابية، بدأت مواقف اللاترhib تظهر تباعا من قبل خصوم الصدر وخصوصا رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، الأمر الذي يكشف عن معركة سياسية انتخابية داخل الطائفة الواحدة قبل وأثناء الانتخابات البرلمانية المؤمل إجراؤها في أكتوبر المقبل.

بغداد - مقابل ترحيب لوبي المصالح وتوزيع الامتيازات السياسية بعودة مقتدى الصدر وتياريه إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية المؤمل إجراؤها في أكتوبر المقبل، بدأ الخصم السياسي للصدر رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بين الأقل ترحيبا بهذه العودة.

ولا يصعب بالنسبة إلى العراقيين قبل قارئ المشهد السياسي المتنبس فهم دلالة "اللاترhib" من قبل المالكي بالصدر، فالعداء بين الرجلين وصل إلى صولات حرب من بغداد إلى البصرة عندما كان نوري المالكي رئيسا للوزراء، وقاد حملة عسكرية ضد أنصار الصدر في مدينة البصرة.

بقي العداء كامنا، ولم يكن فقط بين الرجلين ضمن البيت الشيعي الذي بدت عليه علامات التصدع، وإنما امتد إلى ما بين حزب الدعوة الإسلامي واتلاف دولة القانون الذي يرأسه المالكي والتيار الصدري بقيادة مقتدى، وهكذا امتد التنافس وتصادع مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية.

وقال المالكي إن "لقاءه برئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني لم يكن السبب في تأسيس فكرة عودة الصدر للمشاركة في الانتخابات (...) سبق وأن دعونا الجميع للمشاركة في العملية".

وعبر عن جهله بطبيعة الضمانات التي قدمتها بعض الكتل السياسية للصدر، مؤكدا أنه لم يطلع أو يوقع عليها.

وعن إمكانية وصول رئيس وزراء من الكتلة الصدرية، أكد المالكي أن "من سيحدد رئيس الحكومة المقبلة هي التحالفات، ولم أطلب من أحد أن أكون رئيسا للوزراء".

ولا توحى تصريحات المالكي التي تأتي بعد أيام قليلة من تراجع الصدر عن قرار المقاطعة باحتمال قريب لانتهاء الخلاف مع التيار الصدري، مع أن المالكي قال "الأفضل لي وللعملية السياسية أن لا تبقى خصومات ومؤامرات".

ولا يخضع العداء بين المالكي والصدر للمعايير السياسية التقليدية، فهو ثابت ولا يمكن أن يطرأ عليه أي تغيير. ذلك لأن أسباب العداء ليست وقتية وليست مرتبطة بواقعة بعينها. هما كائنان متنافران، يحمل كل واحد

وإضاف "يجب أن تكون الورقة الإصلاحية ميثاقا وعقدا معهودا بين الكتل والشعب بسقف زمني معين، دون مشاركة الفاسدين ونوي المصالح الخارجية وعشاق التبعية والتسلط والفساد".

العودة المتوقعة عودة الصدر وتياريه التي كانت متوقعة لم تكن مريحة لخصوم تقليديين على رأسهم رئيس الوزراء

الصدر والمالكي كائنان متنافران، يحمل كل واحد منهما للأخر قدرا من الكراهية يود معها لو محاه من الأرض



يرى أن التضخيم من فكرة عودة الصدر وتياريه إلى الانتخابات نوع من الاستخفاف بعقول العراقيين. ويقول يوسف "إن مقتدى الذي تم دفعه إلى منصب الزعامة من غير أن يملك أدنى مؤهلاتها لا يزال بالرغم من مضي أكثر من ثمانية عشر عاما هو ذلك الصبي المدلل الذي يكرهه أركان البيت السياسي الشيعي إضافة إلى أن أعداء الحوزة الدينية لا تطيق سماع اسمه، غير أن أحدا لا يملك القدرة على شطبه أو تجاوزه أو عدم اعتباره رقما صعبا في العملية السياسية".

الخيوط بيد طهران

وتبقى إيران محركا لتلك الكتل الشيعية والمليشيات سواء التي لا تزال تحت سلطتها، أو تلك التي خرجت بطريقة أو بأخرى عن إرادتها.

ويقول مراقبون إن إيران قد لا تكون بصدد تغيير سياساتها في العراق غير أنها صارت على يقين من أنها لا تملك الكثير من الأوراق لتلعبها مع الأميركيين على الساحة العراقية، لافتين إلى أن الانتخابات القادمة لن تكون كسابقاتها، كما أن الخلاف الشيعي - الشيعي على أشده بسبب ما أحدثته الاحتجاجات التي عمّت المدن ذات الأغلبية الشيعية من تصدع في بنية النظام.

وكان قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاضي في كل الزيارات العلنية والسرية إلى